

الأصول النحوية وتوابعها في اللغة العربية

الأستاذ الدكتور : الطاهر مشري

قسم اللغة والأدب العربي جامعة أدرار

الملخص

إن التأصيل العلمي لثنى العلوم، لم يكن من أجل الرفاهية، أو التندر أو سلوك أشياء من أجل التفكه، والاقْتباس، بل كان لأجل إعطاء العلوم ميزاتٍ التي تتميز بها، لتصبح لها كيان معتد به وعلى غرار أصول الفقه وجدت أصول النحو كي لا تترك أوراق اللغة العربية هملاً مشاعاً، فهي ضابطة لمسار اللغة العربية.

وأصول النحو تشمل السماع والقياس والاستصحاب... الخ، وهي تطبيقات قديمة قدم نشوء النحو العربي، فأى قبول أو لرفض أو ترجيح أو تضعيف أو قياس يؤول إلى هاته الأصول السابقة

وكانها بمثابة الموازين والمعايير، وقد ركزت على السماع والقياس والعلّة مع التعليل واتبعت ذلك بظاهرتي العامل والتأويل لما لهما من التبعية.

Abstract: The scientific rooting for the various sciences, not for luxury, but it had been to give science features that characterizes it, to become a significant entity. Along the lines of *Assoul Alfikeh*, *Assoul Alnahouw* has been founded as an assessment to not leave Arabic language arbitrary.

Assoul Alnaouwi includes hearing (*asmaa*), measurement (*alkyas*) and *Alastsahab*... etc., which is an ancient applications presented as the emergence of Arabic. To accept, reject, weakening, or measuring that construed to these previous assets, is like scales and standards.

I have focused on hearing (*alsmaa*) and measurement (*alkyas*), and I have followed the phenomena of the factor and the interpretation due to their dependency. Are these assets agreed between scientists?

What is hearing (*alsmaa*) among other assets?

Is there an agreement between Albesrion and Alkovion about hearing (*alsmaa*) and measurement (*alkyas*)?

What is the role of reasoning on both sides?

مقدّم

ما من علم من العلوم إلا وله ميزات يتميز بها عن العلوم الأخرى، وذلك يرجع إلى النظريات العلمية، فالفقه الإسلامي له أصوله، وكذا الفلسفة والمنطق والرياضيات والعلوم الأخرى، وهذه الأصول هي التي تؤصل كل علم على حدة فتكون بمثابة السياج الذي يحمي حياض العلم كي لا يستبيحه المتطفلون أو يخترقه المبتدعون، ولذا شمر علماء كل فن وعلم لبناء تلك الأصول رحمة ورأفة، لتشييد معالم واضحة غير خافية.

فما هي تلك الأصول الخاصة باللغة العربية؟

وهل اتفق الجميع عليها؟

وما هي أبرز تعريفات تلك الأصول؟

لعل هذا المقال يكون موضحا لأصول اللغة العربية.

أولاً- اختلاف عدد الأصول عند العلماء والفائدة منها :

أ : نظرة علماء اللغة إلى عدد الأصول:

اختلفت نظرة العلماء إلى عدد هذه الأصول فهذا ابن الأنباري قد جعلها ثلاثة، فقال: ((إن مدلول أصول النحو عبارة عن أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وفصوله وهي ثلاثة نقل قياس واستصحاب حال))¹ أما عند ابن جنبي فهي ثلاثة السماع والإجماع والقياس² وقد ألحق ابن السراج العلة في أصوله³. ففقهاء اللغة العربية السابقين كانت لهم نظرات مختلفة في التسمية ولكنها تصب في غرض واحد.

1 - لمع الأدلة لابن الأنباري، 27.

2 - الخصائص، ابن جنبي/1

3 - أصول ابن السراج، 4/2.

ب : الفائدة منها:

أما الفائدة من هذه الأصول فهي ((التعويل في إثبات الحكم على الحجة بالتعليل، والارتفاع من حضيض التقليد إلى إيقاع الاطلاع على الدليل¹)). إذن فالدليل هو الأساس الذي بنيت عليه هذه الأصول.

ثانياً: ظاهرة النقل السماعي:

أ- مفهوم السماع.

لقد اهتم العلماء قديماً بهذا الأصل واعتبروه من الأمور الأساسية في تثبيت القواعد النحوية وغيرها، واهتموا به اهتماماً بالغاً إذ ((هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها))².

وهذا الأخذ للغة لم يأت من فراغ؛ بل إن النحاة واللغويين كانوا - في ذلك وما زالوا - يرتحلون إلى البادية، لمقابلة الأعراب الأفحاح فيتطلعون على أحوالهم ويسمعون لغتهم فينتقلون الشيء الفصيح من اللغة لينتهي لهم بعد ذلك بناء القواعد على الأغلب والأعم مما هو شائع عند الأعراب.

والسماع - إذن - رافد مهم من روافد اللغة العربية إن لم يكن الدعامة التي بدونها لا يبني أساس.

ب- اهتمام الأوائل من العلماء بالسماع :

ويجسد ذلك فيما روي أن الكسائي سأل الخليل: ((من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابته : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة))³.

1 - لمع الأدلة لابن الأثيري، 27.

2 - أصول التفكير النحوي 21.

3 - أنباه الرواة 258/2.

وعن ياقوت أن الكسائي ((خرج إلى الحجاز فأقام مدة في البادية حتى حصل من ذلك ما ذكر أنه أفنى عليه خمس عشرة قنينة من الحبر غير ما حفظه))¹ ((وكثير من العلماء بعدهم تصدوا لجمع اللغة كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي حتى عدّا عند البعض من المتمسكين بالسمع²)).

وكان أبو عمرو بن العلاء من الذين اعتدوا بالسمع كثيرا قال الأصمعي: ((جلست إلى أبي عمرو عشر حجج فما رأيت ياحتج ببيت إسلامي³)).

وقال عنه ابن سلام الجمحي في معرض المقارنة بينه وبين عبد الله بن إسحاق الحضرمي: ((إن ابن أبي إسحاق أشد تجريدا للقياس وكان أبو عمرو يسلم للعرب ولا يطعن عليها))⁴.

وهذا المسموع عند النحاة الأوائل له مرتبة مرموقة فقد: ((أطلقوا على المسموع من اللغة الأدبية المثالي المشترك، اسم الفصيح؛ قاصدين بذلك النصوص اللغوية التي تتسم بالنقاء، وعدم التأثر بلغات الأمم المجاورة للقبائل العربية ويستتبع ذلك بالطبع أن يكون قائلوها من فصحاءهم وبلغائهم⁵)).

فاللغويون العرب القدامى كانوا يتطوعون للذهاب إلى البوادي ليستمعوا ويرووا.

¹ - معجم الأدباء 13/ 168.

² - الخصائص لابن جني 1/ 366-367.

³ - إنباه الرواة 4/ 133.

⁴ - طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، 53.

⁵ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية، 342.

ج- السماع بين البصريين والكوفيين:

وأود أن أشير إلى أن السماع يختلف لدى البصريين عنه لدى الكوفيين في الأطلس اللغوي، إذ كان السماع لدى البصريين وما حدّوا ضمن النطاق المكاني، وما أثير عن تفاوت الفصاحة في ذلك النطاق، وقول أبي زيد الأنصاري شاهد على ذلك، حيث قال: ((لست أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية¹)).

يعني هذا بمفهوم مخالف بأن السماع من غير هؤلاء ليس من كلام العرب.

أما الكوفيون فلم يحددوا مناطق محصورة كما حصرها البصريون فكان ذلك مدعاة، لأن يستشهدوا بكل ما سمعوا ((الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين))²

د - مصادر السماع:

وما من شك؛ فإن المورد الأول للسماع هو القرآن الكريم ويليه الحديث النبوي الشريف وكلام العرب، مع اختلاف الاهتمام بين اللغويين والنحاة فيما سبق.

وقد عرف ابن الأنباري السماع، فقال: ((بأنه الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حدّ الكثرة))³.

1 - نوادر أبي زيد 5.

2 - الاقتراح للسيوطي 84.

3 - لمع الأدلة 81.

ويبدو هذا التعريف يمثل المذهب البصري الذي يشترط الخروج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة ليتسنى القياس عليه، وفي هذا إجمال للتعليل، أو أن يذهب به مذهب التأويل¹.

ولعل الزبيدي حين أورد كلاماً عن أبي عمرو بن العلاء وهو من أئمة البصريين كدليل وتجسيد لما أثبتته ابن الأنباري، ((فقد سئل أبو عمرو بن العلاء حين سأله أحدهم: أخبرني عما وضعت مما سميتّه عربية، أيدخل في كلام العرب كله؟

فقال: لا! قال: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجه؟

قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات².

وما جاء به أبو عمرو بن العلاء أمر معتدل عند البعض، لأنّ الذين أتوا من بعده من البصريين ((ذهبوا إلى تأويل كثير من الشواهد الشعرية والنثرية وبينها قراءات فصيحة أخذت عن أئمة من كبار التابعين وراحوا يقلّبون فيها وجوه القول محاولين إخضاعها لما استنبطوه من قواعد قامت على استقرار ناقص لم يستوعب كل كلام العرب أو لهجاتها ولغاتها المتعددة))³.

مصادر السماع متعددة ومتنوعة، ولعل تعدد هاته المصادر جعل الدراسات اللغوية في سعة وجزارة قل مثيلها، ولم يترك النحاة فرصة للتفتيش والبحث عن القوانين التي يمكن أن تضبط ظواهر طالما ترددت في تلك المصادر وأول هذه المصادر:

¹ - الاقتراح للسيوطي 19.

² - طبقات النحويين واللغويين 34.

³ - منهج ابن عصفور النحوي من خلال شرحه لجمال الزجاجي : أبو جناح، 8-9.

القرآن الكريم:

وهو الخطاب الإلهي الذي لا يجوز عليه كما يقال - بدل الغلط، وهو الشاهد اللغوي والبلاغي والنحوي الرفيع، ويعد لدى جميع اللغويين أعلى مراتب الفصاحة.

((مما جعلهم يثبتون أنه القاعدة اللغوية للسان العربي))¹. ولا يوجد مصدر واحد أوثق من القرآن الكريم، قال الراغب الأصفهاني عن ألفاظ القرآن الكريم:

((هي لبّ كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وما عداها وعدا الألفاظ المتفرعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى، بالإضافة إلى أطيب الثمرة، وكالحثالة والتبن بالإضافة إلى لبوب الحنطة))²

وقد تطرق الفخر الرازي إلى هذه القضية فقال: ((إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد العجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وقفه دليلاً على صحته لأن جعلوا القرآن الكريم دليلاً على صحته أولى))³.

القراءات القرآنية:

¹ - مقدمة ابن خلدون، 246.

² - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، 6.

³ - تفسير الرازي 193/3.

- تعد أهم مصادر المادة اللغوية، وتعلل القراءة - كما هو معلوم - في ضوء إحدى اللهجات العربية لأنها جاءت موافقة لها.
- وهناك ثلاثة شروط لقبول القراءة عند القراء وعلماء الأصول وهي:
- موافقة العربية ولو بوجه.
 - موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احقها.
 - صحة السند واتصال الرواية.
- وقد تدبر ابن قتيبة وجوه الخلاف في القراءات فوجدها ستة أوجه.
- الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها مما يزيلها عن صورتها في القرآن الكريم ولا يغير معناها.
 - أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها مما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في القرآن الكريم.
 - أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها يغير معناها ولا يزيل صورتها.
 - أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها.
 - أن يكون الاختلاف في الكلمة بالتقديم والتأخير.
 - أن يكون الاختلاف في الكلمة بالزيادة والنقصان¹.
- قال علماء القراءات: ((إن القراءات السبعة بل العشرة ثابتة وموافقة لقواعد العربية))².

¹ - تأويل مشكل القرآن 39.

² - المواهب الفتحية 2 87.

ثالثا : ظاهرة القياس

أ: مفهوم القياس:

القياس هو الدليل الثاني من الأدلة التي اعتمدها النحويون في تقعيد قواعدهم وبنائها.

والقياس لغة: التقدير، ففي القاموس المحيط: ((قاسه بغيره عليه يقيسه قياساً وقياساً واقتاسه: قدره على مثاله، فانقاس، والمقدار: مقياس))¹. وفي اصطلاح أهل هذا الفن عرف بأنه: ((هو حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام، وبعلة جامعة بينهما))².

أو هو: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))³.

أو هو ((حمل فرع على أصل))⁴.

حمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة؛ لأن هذا المنقول المطرد يعد قاعدة ثم يقاس عليها غيرها، وهذا ما يقصد به ابن الأنباري: ((حمل فرع على أصل علة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))⁵.

1 - القاموس المحيط (ق-ي-س).

2 - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه.

3 - الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، 45 - 46.

4 - الاقتراح، 96.

5 - الإغراب 45.

ولما اعتمد علماء العربية الكلام العربي الفصيح في قضايا دخل فيها الجمع والإحصاء والاستقراء والاستنتاج، فلاحظوا بأن هناك خلافاً لا يدرك إلا بالقياس ففطنوه وفصلوه¹.

وبعد استقراء ما جاء عن اللغة العربية رواية ودراسة رأى علماء اللغة أنها لا يمكن أن تؤخذ بالقياس جميعها، فاضطروا إلى وضع شروط لهذا الكلام الذي يقاس عليه، فقسموه إلى متواتر وآحاد. أما المتواتر: فهو ما جاء به القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من شعر ونثر.

وأما الآحاد: فهو ما انفرد بنقله بعض أهل اللغة ولكن اختلف فيه شرط التواتر².

ولابن جني³ حديث عن تقسيم الكلام إلى مطرد وشاذ. والقياس في العربية على أربعة أقسام:

- 01 - حمل فرع على أصل ويسمى قياس المساوي مثل: إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد كقولهم: قيم وديم في جمع قيمة وديمة.
- 02 - حمل أصل على فرع ويسمى قياس الأولى مثل: إعلال المصدر وإعلال فعله وتصحيحه لصحته كقمت قياماً وقاومت قواماً.
- 03 - حمل نظير على نظير ويسمى قياس المساوي كأول والنظير إما أن يكون في لفظ أو في المعنى أو فيهما، فمن أمثلة الأول زيادة "أن" بعد

¹ - انظر: الخصائص 2 / 42.

² - الخصائص 2 / 41-42، ولمع الأدلة، 84، والمزهر لنسيوطي، 1 / 144.

³ - الخصائص 1 / 97-98.

"ما" المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما يلفظ "ما" النافية وحذف فاعل
أفعل به في التعجب لما كان فيها لفعل الأمر.

ومن أمثلة الثاني، إهمال "أن" المصدرية مع المضارع حملاً على
"ما" المصدرية لأنها في معناها.

ومن أمثلة الثالث أنهم تبعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه
بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً، وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في
التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك.

04 - حمل الضد على الضد ويسمى قياس الأدون - أي أقل من الوزن
مثل النصب بلم حملاً على الجزم بلن، فإن الأول ينفي الماضي والثاني
ينفي المستقبل¹.

ب- القياس بين علماء البصرة والكوفة.

ومما لا شك فيه فإن علماء البصرة والكوفة قد عولوا عليه كثيراً،
وما يلاحظ على علماء الكوفة أنهم عندما توسعوا في الرواية والمسموع
كان بالضرورة أن يتوسعوا في القياس واكتفوا في بعض الأحيان بالشاهد
الواحد الذي ربما خالف المعروف المتفق عليه بين علماء المدينتين وقاسوا
عليه².

وبذلك فإن الكوفيين يعفتدون بكل ما روي عن العرب ولو قلّت
شواهدهم ومن العلماء من قال: أن الكوفيين يقيسون على الشاذ فهم معتدون
بما ورد من الكلمات الشاذة ويعملون بالقياس عليها³.

¹ - الاقتراح 10 / 1 ، 10 / 7 .

² - نشأة النحو، الطنطاوي، المدارس النحوية شوقي ضيف، 163 .

³ - الاقتراح للسيوطي، 86 - القياس، 41 .

ومنهج البصريين في القياس قائم على الاستقراء العام للغة فصيحة بعيدة عن شوائب العجمة، لتستخلص القواعد العامة لهذه اللغة كما جاءت عن العرب الفصحاء بالطرق المؤلفة بعد إبعاد كل شاذ وندر وعدم التعويل عليه، فإما أن يؤول أو يخطأ¹.

ويمكن القول: أن القياس هو أهم سبب للخلاف بين المدرستين السابقتين، فقيود البصريين على السماع كثيرة وهو أساس القياس، وهذه القيود عبارة عن شروط ذكرتها كتب تاريخ النحو واللغة².

قالت خديجة الحديثي عن قياس البصريين: ((ولكنهم تشددوا في ذلك، ولم يقيسوا إلا على ما توافرت شواهد وأمثله، والمقيس عليه عندهم يشترط فيه: ألا يكون شاذاً ولا خارجاً عن سنن القياس فإذا سمع ما يعارض القياس تركوا القياس ونطقوا بالمسموع ولا يقيسون على المسموع الشاذ))³.

وأركان القياس كما جاءت في المزهري هي:

- 01 - مطرد في القياس والاستعمال مثل: قام زيد.
 - 02 - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو استحوذ، استنوق.
 - 03 - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يَدْرُ ويدعُ
 - 04 - شاذ في القياس والاستعمال نحو مصوون.
- والباحثون المعاصرون يميزون بين مدلولين للقياس في البحث النحوي

¹ - القياس في اللغة، 41، المدارس النحوية 18 / 161.

² - راجع مثلاً خزانة الأدب للبيهقي المقدمة، 15-16.

³ - أبو حيان النحوي 181، 282. نقلاً عن منهج أبي سعيد السيرافي 148.

- الارتكاز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة وعندما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها. ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالشاذ.. كما يرفض الأخذ بهذه التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص.

- إن القياس عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر فيعطى الملحق حكم ما الحق به والأول هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى¹.

رابعاً - التعليل.

مما لا ريب فيه وأن أي تقرير أو أي حكم نحوي أو لغوي، أو غير ذلك إلا وتبريره بعلة نحوية تستدعيه لتزول عنه الفوضى، والشكوك، ولم يكن التعليل بعيداً عن علمائنا القدامى الذين كانت لهم صولات، وجولات في الميدان اللغوي والنحوي فابن جني² يرى : أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب. ويعتبر الخليل بن أحمد الفراهيدي من أوائل النحاة الذين كانت لهم عناية فائقة بالتعليل واستنباط القواعد والأحكام عن طريق التعليل: ((استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبق إلي مثله سابق))³.

1 - أصول التفكير النحوي 13، نقلا عن منهج أبي سعيد السيرافي 148.

2 - الخصائص 1/ 241.

3 - المدارس النحوية، شوقي ضيف 48.

وإن كانت التعليل عند العلماء مبني علي العقل فإن التعليل عند غير العلماء مبني على الفطرة والسجية ومن أمثلة ذلك ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء.

قال: ((سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءتته كتابي، قال نعم أليس بصحيفة))¹. وكلام الأعرابي يتصل بدلالة حمل لفظ على آخر لتعليل التذكير والتأنيث فأنت الفعل مع الكتاب، لأنه قصد الصحيفة في المعني لأنها تؤدي وظيفة الكتاب.

وجاء عن سيبويه على بعض الأعراب ينص على العلة في كلامه قال: ((من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: اللهم ضبعا ذئبا إذا كان بذلك يدعو على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيهم ضبعا وذئبا وكلهم يفسر ما ينوي))².

فإذا كان الأعراب يعللون كلامهم بالسليقة التي لا تعتمد على التحليل العميق والعقل الناضج فإن ذلك كان إرهاسا ليقنن العلماء هذا التعليل.

وعلق ابن جني³ علي كلام الأعرابي اليمني وفي رأيه أنه شرع للعلماء ذلك التعليل.

وقد ألف قطرب (ت 208 هـ) - كتاب "العلل في النحو" ولعل كتابه "التصريف" أول كتاب تعرض للعلة.

¹ - - الخصائص، ابن جني 249/1.

² - الكتاب 255 /1.

³ - الخصائص 249/1.

ويظهر أن التأليف المهم بالعلّة النحوية بدأ منذ مطلع القرن الرابع الهجري حيث نجد كتاب الإيضاح للزجاجي، والخصائص لابن جني، ولمع الأدلة في أصول النحو، وأسرار العربية لأبي بكر ابن الأنباري، واللباب في علل البناء والإعراب.

ب- أنواع العلة ونظرة العلماء إليها.

وتنوعت أنواع العلل عند النحويين، وقد جعلها الزجاجي¹ في كتابه السابق الذكر ثلاث علة هي:

- العلة التعليمية.

- العلة القياسية.

- العلة الجدلية.

وكان من النحويين من ثار علي هذه العلة باسم المذهب الظاهري ولم يعترف إلا بالعلّة الأولى ويرى أنّ الثانية والثالثة لا تفيد شيئاً. وكذلك ابن حزم الظاهري الذي عدّ القول بالعلّة والتعليل بدعة محدثة. والعلّة عند بعض النحويين ضربان:

ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ويدخل فيها ما ذكره الزجاجي من علل تعليمية، وما نقله السيوطي² من تذكرة ابن مکتوم وشرح الدينوري الجليس، حيث وصلت إلى أربع وعشرين علة. أما الضرب الثاني: فهو المسمي علة العلة وهو علل لا يعرف بها كلام العرب وتدخل تحتها العلل القياسية التي أطلقها الزجاجي، أو علل الجدل والنظر.¹

¹ - الإيضاح في علل النحو،

² - الافتراح 56.

إن نشأة التعليل كانت استجابة لظروف وبواعث عربية وإسلامية معاً بلا تأثير خارجي غير عربي، فقد كانت الظروف التي نشأ فيها وما هيأته من استجابات عقائدية وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأة التعليل، وهذه الفكرة وما تتميز به العربية من مستوى خاص تفضل به اللغات الإنسانية بأسرها، وما ينتج عن ذلك ضرورة من بعدها عن العبث واللغو وبراعة ظواهرها من الاضطراب والخلط، واتسامها في كل جوانبها ومستوياتها بالحكمة.²

خامساً: ظاهرة العامل:

أ- مفهوم العامل:

العامل المقصود هو ما كان له تأثير من ناحية الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم يتشكل في أواخر الكلمات المعربة من اسم أو فعل.. وهو عند الشريف الجرجاني: ((ما أوجب كون آخر الكلمة علي مخصوص من الإعراب))³.

وقسمه إلى أقسام ثلاثة سماعي، وقياسي، ومعنوي: العمل السماعي هو ما صح أن يقال فيه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوز كقولنا إن الباء تجر ولم تجزم وغيرهما. والعامل القياسي هو ما صح أن يقال فيه: ((كل ما كان كذا فهو فإنه يعمل كذا كقولنا : غلام زيد لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه ضرب زيد وثوب بكر

1 - أصول النحو العربي، محمد عيد 122.

2 - أصول التفكير النحوي، 167 نقلاً عن منهج أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب 154.

3 - التعريفات الجرجاني، 114.

- والعامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وإنما هو معني يعرف القلب¹.
- وقد قسم النحاة العوامل إلى قسمين لفظية ومعنوية:
 - **العوامل اللفظية**
 - وهي ما تظهر في ثنايا الكلام جلية واضحة ملفوظة كحروف الجر، والجزم، والأفعال وإن وأخواتها وكان وأخواتها وهي من أقوى العوامل لحتمية عملها.
 - **العوامل المعنوية.**
 - وهي التي لا تلفظ في ثنايا الكلام وإنما تقدر بالذهن كرفع الفعل المضارع لتجرده من الناصب، والجازم، ورفع المبتدأ بالابتداء.
 - قال ابن جني: ((إنما قال النحويون عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي سببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمر قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفة القول.
 - فأما الحقيقة، ومحصول الحديث فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره².
 - وفكرة العامل عامة تضمنتها تلك الروايات التي تحكي وقوع اللحن في العربية بعد الفتوحات الإسلامية قبل وضع النحو ووقوع اللحن

1 - المصدر نفسه.

2 - الخصائص، 1/ 115.

كان سببه الابتعاد عما يستدعيه ويقتضيه العمل الإعرابي الذي لم يكن قد عرف آن ذاك¹.

وإن برزت نظرية العامل بشكل محتشم على يد عبد الله بن إسحق الحضرمي عندما أنشد الفرزدق:
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف
ونقده ابن إسحق².

لكن الاهتمام الحقيقي بالعامل ظهر في عهد الخليل بن أحمد وفي كتاب سيبويه لا سيما³.

ومن يطلع علي كتب الأقدمين⁴ يجد النص علي العمل الإعرابي.
وربما يعود اهتمامهم به إلى أنه وسيلة، وطريقة من طرق التعليم التي تهيئ أذهان المتعلمين إلي هذا الفن. وألفت كتب خاصة تعنى بالعامل وأشهرها العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني⁵.

ب - نظرة النحاة إلى العامل:

وجمهور النحاة من بصريين وكوفيين وغيرهم لم يرفضوا العوامل اللفظية والمعنوية وإن وجد خلاف بينهم في ذلك فإنه لا يعدو أن يكون وجهات نظر علمية وقد ذكر هذا الخلاف ابن الأنباري⁶.

¹ - انظر: تلك الروايات في نزهة الألباء لابن الأنباري 7، 8، 9، 10. ونشأة النحو والمدارس النحوية.

² - الشعر والشعراء لابن قتيبة، ونشأة النحو 57.

³ - انظر باب مجاري أواخر الكلم من العربية في كتاب سيبويه 13/1.

⁴ - معاني القرآن للفراء 1/ 5.

⁵ - مطبوع.

⁶ - الإتصاف 1/ 78. 165.

لكن نظرة ابن مضاء¹ وإنكاره لتلك العوامل وما ينتج عنها لم يحظ بالقبول.

سادسا - التأويل:

أ - مفهوم التأويل ونظرة العلماء إليه:

لا تكاد ظاهرة التأويل يخلو منها فن من الفنون أو علم من العلوم الإنسانية، قديماً وحديثاً، وذلك لأهميتها وجدواها في الترجمة، والتحليل، والتعارض وما إلى ذلك.

فالفارقة الفلسفية، والكلامية كان التأويل أهم عملة لها تصرفها في كل مقتضياتها، ولا غرو أن يكون النحو له اتصال بهذه الظاهرة التي فرضها البعض خدمة لأغراض طرائقهم وتصوراتهم ومقاييسهم.

ولعل أشهر تعريف اصطلاحى هو الذي قال به ابن حزم² عن التأويل عامة.

((التأويل نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر، فإن كان نقله قد صح ببرهان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق، وإن كان ناقله بخلاف ذلك أطرح ولم يلتفت إليه وحكم لذلك النقل بأنه باطل)).

فابن حزم بتعريفه ذلك وكأنه يفرض شروطاً ليتحقق التأويل، أما ما جاء عن السيوطي بشأن التأويل، قال ابن حيان في شرح التسهيل

¹ - الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي

² - الأحكام في أصول الأحكام 1 / 42.

((التأويل إنما يسوّغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول))¹.

والتأويل هو: "تبيين النص بصورة تجعله - آخر الأمر - متفقا مع القواعد المتبعة، ومن هنا أخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إصباح صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد "يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد".

والتأويل في النحو واللغة يمكن أن يكون "يحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"².
((والنحاة قد أولوا الكلام وصرّفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه))³.

ب - مظاهر التأويل:

أهم مظاهر التأويل في النحو الحذف، الاستثناء، صنع المصدر والتقدير في الجمل والمفردات⁴.

والنصوص والأقوال التي يلجأ النحاة إلى تأويلها فقد قيدها ابن جني: ((بأنها ما ورد عن العربي وكان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يروه

1 - الاقتراح، السيوطي، 34.

2 - ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، السيد أحمد عبد الغفار، 56.

3 - أصول النحو العربي، محمد عيد، 157.

4 - المرجع السابق، 163. راجع التفصيل

استعمال إلا من جهة ذلك، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده¹.

وكان للبصريين اهتمام كبير بظاهرة التأويل لأنهم وضعوا منهجاً صارماً يسيرون عليه ويحتكمون إلى قواعده، وكل كلام خرج عن ذلك المنهج الذي نهجوه أو لم تستوعبه قواعدهم التي درجوا عليها إلا وجعلوا التأويل والتقدير ديونهم في ذلك ليوافق ما قعدوه ونظروه.

((فكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم فلجأوا إلى التأويل والتكلف، فإن أعوزهم التأويل والتحمل أسعفهم الحكم بالعلة والندرة، أو الشذوذ، أو ما شاعوا من أسماء كهذه))².

¹-الخصائص 1/ 385.

² - اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ص 99.

الخاتمة:

- أصول النحو جاءت على غرار أصول الفقه.
- الأصول النحوية مختلف في تعدادها.
- السماع ركن من أركان الأصول وعليه، بدأ اختلاف المدرستين.
- الكوفيون أشد تمسكا بالسماع.
- البصريون أشد تمسكا بالقياس.
- العلة والتعليل من الأصول التابعة للأصليين السابقين.
- العامل منه ما لفظي ومنه ما هو معنوي.
- التأويل له شأن يذكر في فهم اللغة العربية،

فهرس المصادر والمراجع

- الإيتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق : عصام فارس الحرستاني، بيروت ن الطبعة الأولى 1998.
- أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري، دراسة تحليلية نقدية في تاريخ النحو العربي، دكتور عبدالله محمد الكبش، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابلس، الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى، 1992.
- الأحكام في أصول الأحكام ابن حزم حقه وراجعه لجنة العلماء دار الحديث الطبعة الأولى 1984
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1985.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، د محمد عيد، الناشر عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 1989.
- الإعراب في جدل الإعراب. ولمع الأدلة في أصول النحو، تأليف أبي البركات عبد الرحمان بن الأنباري، تقديم وتحقيق : سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق سوريا، الطبعة الثانية، 1971.
- الاقتراح، السيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1976م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابي البركات عبد الرحمان بن أبي سعيد الانباري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1993.

- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة 1986.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 1981،
- تفسير الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة 1983.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1986.
- الخصائص صنعة: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة 1999.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة 1982.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (الشرح الكبير)، تحقيق ودراسة، د.صاحب جعفر ابو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد 1980.
- طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، إعداد: اللجنة الجامعية، النشر التراث العربي، دار النهضة العربية بيروت لبنان، د-ت.
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، د. السيد احمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، د. ت.

- القاموس المحيط، تأليف : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل بيروت لبنان د-ت.
- الكتاب لسبويه، تعليق د.إميل يعقوب، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1999.
- كشف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، دار خياط،بيروت،لبنان،
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة مصر، د، ت.
- لمع الأدله في أصول النحو مع رسالة الإعراب في جدال الإعراب، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق :سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، د- ت.
- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر الطبعة السابعة 1992.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تصحيح محمد أحمد وآخرون مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة د-ت.
- المفردات في غريب القرآن. الراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة بيروت لبنان، د- ت.
- _ مقدمة ابن خلدون، دار القلم بيروت لبنان، الطبعة السادسة، 1989،
- منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سبويه، محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، الطبعة الأولى 1990.
- منهج ابن عصفور النحوي من خلال شرحه لجمل الزجاجي، صاحب جعفر أبو جناح،مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد التاسع، السنة السابعة، 1974 مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق.

- نزهة الألباء في طبقات الأدياء ابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر. الفجالة، القاهرة مصر.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة مصر، الطبعة الخامسة 1973.